هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
إطلاق هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
روما، 12 فبراير/شباط 2026

التوجهات الاستراتيجية للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

الوثيقة: IFAD14 Launch/R.2

بند جدول الأعمال: 3

التاريخ: 16 يناير/كانون الثاني 2026

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

الأسئلة التقنية:

Federica Diamanti
نائبة الرئيس المساعدة
دائرة العلاقات الخارجية في الصندوق
البريد الإلكتروني: f.diamanti@ifad.org

Ronald Hartman
مدير
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

Raniya Khan
كبيرة موظفي الشراكات، تجديد الموارد
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: raniya.khan@ifad.org

Charlotte Thumser
محللة الشراكات، تجديد الموارد
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: c.thumser@ifad.org

للمزيد من المعلومات بشأن تجديد الموارد يرجى زيارة: www.ifad.org/en/replenishment.

جدول المحتويات

الاستثمار في السكان الريفيين: دفع عجلة الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والاستقرار

أولا- مقدمة **1**

ثانيا- فرصة عالمية لتحقيق الازدهار المشترك **3**

ثالثا- المزايا المعروضة المميزة للصندوق **4**

رابعا- الأولويات الاستراتيجية للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق **6**

خامسا- عوامل التأثير والأولويات الشاملة **12**

سادسا- تنفيذ التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق **16**

سابعا- الخاتمة **20**

التوجهات الاستراتيجية للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

الاستثمار في السكان الريفيين: دفع عجلة الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والاستقرار

أولا- مقدمة

1- **يمكن أن يكون التحول الريفي محركا قويا للنمو الاقتصادي والاستقرار العالمي.** وتعد المجتمعات المحلية الريفية، التي تمثل "الميل الأول"[1] من النظم الغذائية، موطنا لـ 80 في المائة من أفقر سكان العالم، وتقع في طليعة من يواجهون ضغوط الهجرة. وهي تواجه تحديات ناجمة عن الصدمات المناخية وتقلبات السوق،[2] ولكنها في الوقت نفسه تمتلك إمكانات هائلة. فبالدعم المناسب، يستطيع صغار المنتجين دفع عجلة النمو، والحد من الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي، وبناء القدرة على الصمود في مجتمعاتهم المحلية.

2- **وتمثل النظم الغذائية في المناطق الريفية واحدة من أقوى فرص الاستثمار غير المستغلة.** فعلى الرغم من محدودية التمويل المخصص للزراعة في السنوات الأخيرة،[3] تشير الأدلة إلى أن النمو في الزراعة أكثر فعالية بمرتين إلى ثلاث مرات في الحد من الفقر مقارنة بالنمو في القطاعات الأخرى، وتتحقق أكبر الآثار بين الأسر المعيشية الأشد فقرا.[4] وفي أفريقيا جنوب الصحراء، شكل النمو الزراعي تاريخيا حوالي ثلث إجمالي الحد في الفقر، مما يؤكد دوره التحفيزي.

3- **ويمثل الاستثمار الريفي أساسا للسلام والاستقرار.** ولا يعد الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية محركا للنمو الاقتصادي والحد من الفقر فحسب، بل يمثل أيضا أداة فعالة لتعزيز السلام والاستقرار. وتشير الأدلة إلى أن انعدام الأمن الغذائي ونقص الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية من العوامل المحركة الرئيسية للنزاع والهجرة القسرية، حيث يعيش 70 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في أوضاع هشة.[5] ومن خلال استهداف الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، مثل الاستبعاد ونقص الفرص الاقتصادية والضعف في وجه الظواهر المناخية، تسهم استثمارات الصندوق في بناء التماسك الاجتماعي، والحد من مخاطر النزاع، وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق سلام دائم.

4- **ويمكن أن يسهم الاستثمار في الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا والأسواق والممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في رفع الإنتاجية، وإيجاد فرص عمل للشباب، وتعزيز الاقتصادات الريفية.** كما أن لهذه المكاسب تبعات عالمية: فزيادة الغلات واستقرارها يساعدان في استقرار أسعار الأغذية، وحماية سلاسل الإمداد، والحد من الضغوط التضخمية في جميع أنحاء العالم. ولذلك، لا يعد دعم المجتمعات المحلية الريفية الضعيفة مجرد مسألة للحد من الفقر، بل مسألة أساسية لتحقيق الاستقرار العالمي والازدهار المشترك. وتوفر نظم الأغذية الزراعية حاليا فرص عمل لأكثر من 39 في المائة من القوى العاملة العالمية،

[1] يعتبر الصندوق ما يطلق عليه غالبا "الميل الأخير" بمثابة "الميل الأول". ويشير الميل الأول إلى المجتمعات المحلية الأكثر عزلة واستبعادا ومعاناة من نقص الخدمات - الأبعد عن الأسواق الرسمية والنظم المالية والتمويل الإنمائي. وهي المناطق الذي يزرع فيه صغار المزارعين الأغذية التي تغذي مجتمعاتهم المحلية وبقية العالم. وغالبا ما تواجه هذه المجتمعات المحلية أكبر العوائق أمام الفرص والاستثمار، ومع ذلك فهي تمتلك إمكانات كبيرة للتحول عند استهدافها بدعم شامل ومحلي.

[2] يشمل ذلك الأسعار والعرض والطلب وبيئة السياسات.

[3] بين عامي 2019 و2023، شكلت المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة ما بين 4 و5 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية – وهي أقل بكثير من نسبة 15 إلى 20 في المائة المخصصة للزراعة في سبعينات وثمانينيات القرن الماضي. Donortracker. *الزراعة*.

[4] البنك الدولي. 2025. *الزراعة والأغذية*.

[5] برنامج الأغذية العالمي. 2025. *النزاع والجوع*.

وتشكل أكثر من 64 في المائة من فرص العمل في أفريقيا.[6] وبفضل الاستثمار الموجه، يمكن أن توفر النظم الغذائية ملايين فرص العمل الإضافية في جميع سلاسل القيمة، بدءا من إمداد المدخلات والخدمات اللوجستية وصولا إلى التجهيز والبيع بالتجزئة.

5- **ولا يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية وحدها أن تواجه حجم التحدي.** فرغم ما يوفره التمويل المختلط من إمكانات واعدة، فإن العديد من النماذج الحالية بطيئة ومعقدة ومحدودة النطاق. وتعد تعبئة الاستثمار الخاص بالغة الأهمية، ولكن لا يزال المستثمرون يشيرون إلى عدم الكفاءة وانعدام الوضوح كعوائق أمام زيادة الاستثمار الريفي. ويعد التغلب على هذه المعوقات الهيكلية أمرا بالغ الأهمية لإطلاق العنان لرأس المال بسرعة وعلى نطاق واسع من أجل تمكين صغار المزارعين والمؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، كمحركات للتحول الشامل.

6- **والصندوق هو المؤسسة المالية الدولية الوحيدة في العالم المكرسة للاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية.** وهو بمثابة أداة لتعبئة مختلف مصادر رأس المال - العامة والخاصة والخيرية – والاستفادة منها وتوجيهها نحو تحقيق التحول الاقتصادي الريفي. ومن خلال الربط بين مختلف أصحاب المصلحة، مثل المؤسسات المالية والحكومات والقطاع الخاص، يساعد الصندوق في مواءمة التمويل والشراكات بما يعزز مدى تأثيرها ونطاقها، ويضمن تدفق الموارد إلى حيث تشتد الحاجة إليها.

7- **وسيغتنم التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق هذه الفرصة من خلال إطار استثماري متكامل يركز على السكان الريفيين.** وانطلاقا من التزامه برسالته المتمثلة في تحسين الزراعة وسبل العيش الريفية، سيُكيف الصندوق دعمه وفقا لاحتياجات كل بلد. وسيركز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على ثلاث أولويات رئيسية:

(أ) **الأسواق: إطلاق العنان للإمكانات الريفية** عن طريق الاستثمار في صغار المنتجين لزيادة إنتاجهم وربطهم بالأسواق لتحسين الدخل.

(ب) **العمالة الريفية: تمكين الشباب** عن طريق الاستثمار في العمل اللائق للشباب الريفيين لبناء مستقبل مستدام من خلال الزراعة والمشروعات الريفية.

(ج) **القدرة على الصمود: بناء مجتمعات محلية ريفية سلمية وقابلة للتكيف** عن طريق تمكين المجتمعات المحلية من تحمل الصدمات وتعزيز الاستقرار على المدى الطويل.

8- **وتشكل هذه الركائز الثلاث جوهر عمل الصندوق، وتترابط ترابطا وثيقا ضمن نظرية التغيير في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.** فالتقدم المحرز في أحد المجالات يعزز ويعجل المكاسب في المجالات الأخرى: فالأسواق المنتجة تنشئ حوافز للابتكار وإيجاد فرص العمل؛ والعمل اللائق يُمكّن الشباب ويحفز النمو الشامل والقدرة على الصمود؛ والمجتمعات المحلية القادرة على الصمود تحافظ على الاستثمارات وتضمن أثرا مستداما. وسيواصل الصندوق، في إطار هذه الركائز، ضمان التركيز الموجه على النساء والشباب والشعوب الأصلية.

9- **وستعزز هذه الركائز الثلاث من خلال استثمارات القطاع الخاص وابتكاراته باعتبارها عوامل تمكينية رئيسية.** وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على تعبئة رؤوس الأموال الخاصة من خلال العمليات السيادية والعمليات غير السيادية، والاستثمار في تطوير منظومة القطاع الخاص على المستوى المحلي، ودمج الأدوات الرقمية وخدمات المعلومات ومراكز التكنولوجيا الزراعية والتكنولوجيات الواعدة لتقديم حلول قابلة للتوسع، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على ترسيخ مكانة الصندوق كمنصة متكاملة للاستثمار من أجل التحول الريفي، تجمع

[6] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2024. *مؤشرات التوظيف: الزراعة والنظم الزراعية الغذائية*.

المصارف الإنمائية العامة والمؤسسات المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية وصناديق المناخ والمستثمرين من القطاع الخاص. وكمنصة عالمية، سيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على الحد من التشتت، وتعزيز الملكية الوطنية، وضمان أن تحقق الموارد الأساسية والمقترضة والتكميلية أثرا تحويليا ومستداما للمجتمعات المحلية الريفية.

ثانيا- فرصة عالمية لتحقيق الازدهار المشترك

10- **يمثل التصدي للفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من أكبر فرص الاستثمار في عصرنا.** وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الأغذية بنسبة تصل إلى 56 في المائة،[7] مدفوعا بالنمو السكاني وتغير الأنماط الغذائية. ومن شأن تلبية هذا الطلب من خلال نظم غذائية مستدامة أن تولد فرصا اقتصادية تقدر بنحو 10 تريليونات دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2050.[8] وتتمتع أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بموقع متميز لقيادة هذا التحول، إلا أنها لا تزال تعاني من نقص حاد في رأس المال، بما يعكس تفاوتات هيكلية عميقة في تدفقات الاستثمار العالمية. ويمكن أن يصل حجم قطاع الأعمال الزراعية في أفريقيا إلى تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030[9] في حين أن التوسع الحضري في آسيا يحفز أسواقا جديدة لأنواع مختلفة من الأغذية. وبفضل الاستثمارات الموجهة، يمكن أن توفر الأسواق الريفية أكثر من 120 مليون فرصة عمل لائقة، لا سيما للشباب والنساء، مما يعزز ازدهار الاقتصادات المحلية.[10]

11- **وعلى الرغم من هذه الإمكانات، تواجه المناطق الريفية عوائق مستمرة.** فعدم كفاية فرص العمل وفرص إدرار الدخل يدفعان إلى الهجرة الجماعية، ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان المناطق الحضرية في أفريقيا بين عامي 2020 و2050 من 717 مليون إلى 1.4 مليار نسمة.[11] ولا يغادر العديد من الشباب الريفيين موطنهم باختيارهم، بل بدافع الضرورة والافتقار إلى الفرص، مما يستنزف القوى العاملة الريفية ويقوض قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ويعد توفير الأغذية الصحية بأسعار ميسورة تحديا ملحا آخر، ولا سيما في المناطق الريفية. ومن خلال تعزيز سلاسل الإمداد المحلية والاستثمار في البنية التحتية الريفية، يمكن خفض تكلفة المعيشة وتوفير الأغذية المغذية، حتى في المجتمعات المحلية الأكثر ضعفا. وتتركز الهشاشة والنزاعات بشكل متزايد في أفقر المناطق الريفية، حيث يؤدي الفقر والجوع وضعف الحوكمة إلى تهيئة ظروف مواتية لعدم الاستقرار والعنف. ففي منطقة الساحل والقرن الأفريقي وأمريكا الوسطى ومناطق أخرى، تؤجج الضغوط المناخية والتنافس على الموارد والاستبعاد عدم الاستقرار والنزوح. وبدون حلول متكاملة تعالج عدم المساواة والضعف البيئي والهشاشة، وتوفر فرصا اقتصادية، تصبح المجتمعات المحلية الريفية معرضة لخطر الوقوع في دوامة من الأزمات والفقر والنزاع وعدم الاستقرار.

---

[7] van Dijk, M., Morley, T., Rau, M.L. and Saghai, Y. 2021. "A meta-analysis of projected global food demand and population at risk of hunger for the period 2010–2050", *Nature Food*, 2(7), pp. 494–501. https://doi.org/10.1038/s43016-021-00322-9.

[8] Food and Land Use Coalition. 2019. "Growing Better: Ten Critical Transitions to Transform Food and Land Use", *The Food and Land Use Coalition*. https://www.foodandlandusecoalition.org/wp-content/uploads/2019/09/FOLU-GrowingBetter-GlobalReport.pdf.

[9] الصندوق. 2023. الصندوق وبنك التنمية الأفريقي في مهمة لتعزيز الإنتاجية الزراعية في أفريقيا، *أخبار الصندوق*، 26 يناير/كانون الثاني. https://www.ifad.org/en/w/news/ifad-and-african-development-bank-are-on-a-mission-to-boost-agricultural-productivity-in-africa.

[10] Food and Land Use Coalition. 2019. "Growing Better: Ten Critical Transitions to Transform Food and Land Use", *The Food and Land Use Coalition*. https://www.foodandlandusecoalition.org/wp-content/uploads/2019/09/FOLU-GrowingBetter-GlobalReport.pdf.

[11] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وآخرون. 2025. ديناميات التحضر في أفريقيا 2025: التخطيط للتوسع الحضري. دراسات غرب أفريقيا، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس. https://doi.org/10.1787/2a47845c-en.

12- **وتشير الأدلة إلى أن الاستثمار في التنمية الريفية وتحويل النظم الغذائية يحقق عوائد مرتفعة.** ويمكن أن يؤدي تحويل نظم الأغذية الزراعية إلى تحقيق فوائد تقدر بنحو 4.3 تريليون دولار أمريكي في مجالات الصحة والنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية،[12] في حين أن تكلفة التقاعس عن العمل باهظة. فالاستثمارات في البنية التحتية للميل الأول، مثل الطرق الريفية والتخزين والري والربط الرقمي تعزز الإنتاجية وتقلل الفاقد من الأغذية وتبني القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية. وتعد التنمية الزراعية حلا، حيث إن الاستثمار في الأعمال الزراعية المحلية والتعاونيات ورواد الأعمال يحفز الطلب على السلع والخدمات، مما يدفع النمو الاقتصادي.

13- **ويتطلب تحقيق هذه المكاسب تمويلا كافيا ومستداما.** ومع انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، ومواجهة العديد من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا تحديات الديون وضيق الحيز المالي، يجب أن يحقق كل دولار يُستثمر في الزراعة والتنمية الريفية أثرا أكبر. وهذا هو المجال الذي يتميز فيه الصندوق: مواجهة عدم المساواة في الميل الأول من خلال مضاعفة كل دولار، وتعبئة رأس المال الخاص، وتوجيه الاستثمار إلى المناطق الأكثر ضعفا والتي تُحدث فيها العوائد تحولا أكبر.

ثالثا- المزايا المعروضة المميزة للصندوق

14- **الصندوق هو المؤسسة المالية الدولية الوحيدة المكرسة حصريا للزراعة والتنمية الريفية، ويركز تركيزا فريدا على الوصول إلى الميل الأول - المجتمعات المحلية الريفية الأكثر بُعدا واستبعادا ومعاناة من نقص الخدمات.** والحضور القطري العميق للصندوق وشراكاته الشعبية تمكنه من تقديم حلول مباشرة لصغار المنتجين، والعمال الزراعيين الذين لا يملكون أراضي، والنساء الريفيات، والشباب، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والذين يعيشون في بيئات هشة. ويضمن هذا النهج الفريد الذي يتمحور حول الإنسان وصول استثمارات الصندوق إلى أولئك الأكثر عرضة للتخلف عن الركب، مما يبني الملكية المحلية.

15- **ويعد الصندوق الشريك المفضل لمعالجة عدم المساواة في المناطق الريفية ودفع عجلة التحول. فهو يجمع بين الأدوات المالية لمؤسسة مالية دولية مصنفة بدرجة +AA والحوكمة الشاملة لمؤسسة متعددة الأطراف متخصصة تضم 180 دولة عضوا.** ومنذ عام 1977، ضاعف الصندوق كل دولار من مساهماته الأساسية إلى ستة دولارات من الاستثمارات في المجتمعات المحلية الريفية، محفزا بذلك تمويلا إنمائيا إضافيا من خلال التمويل المشترك الاستراتيجي وتعبئة الموارد من مستثمري القطاع الخاص.[13] وبين عامي 2022 و2024، حقق الصندوق نسبة تمويل مشترك قياسية بلغت 2.34:1، متجاوزا هدفه البالغ 1.5:1. كما قام بتعبئة مليار دولار أمريكي من مستثمرين مثل صناديق المعاشات التقاعدية والمصارف المركزية خلال هذه الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، عبأ الصندوق مبلغا قياسيا قدره 1.14 مليار دولار أمريكي من الأموال التكميلية، أساسا للاستثمار في التكيف مع المناخ لصغار المزارعين.

16- **ويعمل الصندوق كمنصة موحدة للاستثمار وكجهة منسقة، يجمع الحكومات، والمصارف الإنمائية العامة، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والجهات المانحة الثنائية، وصناديق المناخ، ومستثمري القطاع الخاص.** ويعمل ذلك على الحد من التشتت، ويعزز الملكية الوطنية، ويضمن تدفق الموارد إلى حيث تشتد الحاجة إليها. كما أن هيكل الحوكمة الشامل للصندوق يُمكّنه من مواءمة التمويل والشراكات بين جميع القطاعات، وسد الفجوات بين الحكومات والمؤسسات المالية والقطاع الخاص.

---

[12] Sutton, W. R., Lotsch, A. and Prasann, A. 2024. *Recipe for a Livable Planet: Achieving Net Zero Emissions in the Agrifood System*. Agriculture and Food Series. Washington, D.C.: World Bank.

[13] بفضل رأس المال المدفوع البالغ 11.12 مليار دولار أمريكي منذ إنشائه، نفذ الصندوق برنامج عمل إجمالي بقيمة 67.44 مليار دولار أمريكي، يتألف من: 26.56 مليار دولار أمريكي من التمويل المعتمد للصندوق (بما في ذلك المنح العالمية والإقليمية)؛ و40.88 مليار دولار أمريكي من التمويل المشترك المحلي والدولي. *التقرير السنوي للصندوق لعام 2024*.

17- **ويعمل الصندوق حصرا في المناطق الريفية، ويولي الأولوية لأولئك المعرضين للتخلف عن الركب.** ويستهدف الصندوق أفقر المجموعات السكانية وأكثرها استبعادا في المناطق النائية، بما في ذلك صغار المنتجين، والعمال الزراعيون الذين لا يملكون أراضي، والنساء الريفيات، والشباب، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة، والذين يعيشون في بيئات هشة. وتضمن سياسة الاستهداف الفريدة التي يتبعها الصندوق وصول الاستثمارات إلى أولئك الأكثر عرضة للتخلف عن الركب، في حين أن قدرته على العمل مع منظمات المزارعين على المستوى الشعبي تعزز الملكية والمساءلة، مما يساهم في معالجة الأسباب الجذرية للاستبعاد. ويعمل الصندوق على تمكين السكان الريفيين من قيادة تنميتهم، من خلال العمل الوثيق مع الحكومات والمجتمعات المحلية ومنظمات المزارعين والمنتجين وأصحاب المصلحة الأخرى على تطوير حلول يقودها المجتمع المحلي. ويوجه الجزء الأكبر من تمويل الصندوق إلى أفقر البلدان، مما يجعله مصدرا رئيسيا للتمويل التيسيري للزراعة والتنمية الريفية.

18- **ويعمل الصندوق مدفوعا بالنتائج، مع تركيز قوي على الأثر والتعلم.** وتؤكد التقييمات المستقلة وتقييمات الأثر الصارمة فعاليته في الحد من الفقر وعدم المساواة في المناطق الريفية. وأظهر تقييم أثر التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أن الاستثمارات التي دعمها الصندوق ساهمت في: زيادة دخل 49 مليون شخص في المناطق الريفية بنسبة 34 في المائة في المتوسط؛ وتحسين وصول 39 مليون شخص إلى الأسواق بنسبة 34 في المائة؛ وتعزيز الإنتاج الزراعي لـ 40 مليون شخص في المناطق الريفية بنسبة 35 في المائة؛ وتعزيز قدرة 10 ملايين شخص في المناطق الريفية على الصمود. وتبين هذه النتائج كيف يحقق نموذج الصندوق المتخصص أثرا قابلا للقياس في الحد من أوجه التفاوت الريفية، والوصول إلى المجتمعات المحلية والقطاعات التي تتجاهلها جهات التمويل الكبرى. وقد أدت الأولويات المحددة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق - والتي تتمثل في تعزيز التركيز على السياقات الهشة، والاستثمار في القدرة على الصمود في وجه الطواهر المناخية والتنوع البيولوجي، وزيادة العمل مع القطاع الخاص - إلى تعميق عمل الصندوق في هذه المجالات، وهي تبني الأساس للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

19- **ويربط الصندوق ويوائم الاستثمارات العامة والخاصة، مما يُطلق العنان لفرص جديدة لتحقيق التحول الريفي.** وفي إطار الاستراتيجيات القطرية للصندوق، ترتكز الاستثمارات التي تسهم في دعم الأسواق المحلية وتنمية القطاع الخاص على القروض والمنح السيادية. وتُستكمل هذه الاستثمارات باستثمارات غير سيادية ممولة من خلال آليات مدرجة في قائمة الموازنة وآليات خارجة عنها. وتستفيد الاستثمارات السيادية التي يدعمها الصندوق بشكل متزايد من مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار، ولا سيما من خلال شراكات سلاسل القيمة ومبادرات التمويل الريفي. كما تدعم هذه الاستثمارات تنمية القطاع الخاص، وخاصة بين المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية المحلية. وتستهدف حافظة عمليات الصندوق غير السيادية المتنامية المؤسسات المبتكرة الشاملة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والوسطاء الماليين، وصناديق الأثر. وتهدف هذه العمليات السيادية والعمليات غير السيادية مجتمعة إلى تعزيز مساهمة القطاع الخاص في تحقيق تحويل ريفي شامل ومستدام.

20- **وتركيز الصندوق على صغار المنتجين الزراعيين يجعله فريدا بين المؤسسات المالية الدولية.** وقد عززت الإصلاحات التي أجريت في إطار التجديدين الثاني عشر والثالث عشر لموارد الصندوق قدراته المالية والتشغيلية والمؤسسية لتحويل النظم الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي والقدرة على الصمود والاستقرار. ومن خلال عمله في المناطق الريفية النائية التي يستثمر فيها عدد قليل من الجهات الأخرى، يستفيد الصندوق من قائمة موازنته القوية ومصداقيته لتقديم حلول تمويل مبتكر تربط المزارعين الضعفاء بالأسواق، وتعبئ الاستثمار المشترك من القطاع الخاص، وتحقق أثرا تنمويا مستداما.

21- وتكمن القيمة الفريدة للصندوق في قدرته على الوصول إلى الميل الأول من خلال نهج متخصص تقوده البلدان من أجل: (1) تعبئة ومزج التمويل على نطاق واسع؛ (2) جمع شركاء متنوعين من خلال منصة متكاملة؛ (3) تحقيق أثر قابل للقياس ودائم لأكثر المجتمعات المحلية الريفية ضعفا في العالم.

رابعا- الأولويات الاستراتيجية للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

22- **يعدّ التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق منصة للقيادة والشراكة العالميتين. وتتمثل الأولوية الرئيسية المقترحة في الاستثمار في السكان الريفيين وتعزيز النظم الغذائية بطرق تزيد الأمن الغذائي، وتخلق فرص عمل في المناطق الريفية، وتعزز القدرة على الصمود.** ويستفيد نهج الصندوق المتكامل الذي يتمحور حول الإنسان من نقاط قوته الفريدة، ويستجيب مباشرة للطلب القطري. ومن خلال دمج الدروس المستفادة من التقييم المستقل، يهدف التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى ضمان استدامة المشروعات وكفاءتها وقابليتها للتوسع – أي تحقيق نتائج تدوم وتتوسع بمرور الوقت، لا سيما بالنسبة لأولئك الأكثر عرضة للتخلف عن الركب، ومواجهة عدم المساواة في المناطق الريفية.

23- **واستنادا إلى أسس العمليات السابقة لتجديد الموارد، سيسترشد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بأفكار قائمة على الأدلة والتزام بالتحسين المستمر.** وقد جرى دمج أولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، المتمثلة في تعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وحماية التنوع البيولوجي، ومعالجة الهشاشة، ومشاركة القطاع الخاص، في عمليات الصندوق. وسيبني التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على ما أنجزه في التجديد الثالث عشر لموارده، من خلال تقديم إطار أكثر تكاملا واستراتيجية وتوجها نحو النتائج لتحقيق أثر دائم في المجتمعات المحلية الريفية. وسينتقل نهج الصندوق إزاء معالجة الهشاشة من التركيز الموجه وبناء القدرات في إطار التجديد الثالث عشر لموارده إلى الاندماج الكامل في ركيزة تعزيز القدرة على الصمود في التجديد الرابع عشر لموارده. ويدعم هذا التغيير المبادرات التي تعالج عدم الاستقرار، وتربط التنمية الريفية ببناء السلام والهجرة، وتعزز الاستقرار الطويل الأمد.

24- وستجري مواصلة تعزيز نهج الصندوق إزاء جمع التمويل، مما يوفر منصة متكاملة للاستثمار على المستوى القطري. وسيشمل هذا النهج آليات أوضح لتعبئة مصادر التمويل المتنوعة وتوسيع نطاق نماذج الشراكة الناجحة. كما ستحظى ريادة الأعمال والعمالة لدى الشباب باهتمام أكبر، وستُدمج مواضيع شاملة مثل التغذية والشباب والمنظور الجنساني والمناخ في جميع الاستثمارات، مع التركيز بقوة على النتائج القابلة للقياس والاستدامة.

الشكل 1

الصندوق: مؤسسة مالية دولية متطورة ومستجيبة

الإطار 1

مسارات الخروج من الفقر: مطابقة النطاق مع الأثر التحويلي

في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، يسعى الصندوق إلى تحقيق التوازن بين نطاق أثره وعمقه للتصدي لتحديات التنمية الريفية الراهنة. وهناك ضرورة ملحة للوصول إلى المزيد من السكان الريفيين وتعزيز الدعم المقدم لصغار المنتجين. ويدرك الصندوق المفاضلات المتأصلة بين الوصول إلى عدد كبير من الأشخاص وتحقيق أثر تحويلي.

وقد خلصت تقييمات الأثر الحديثة إلى أن المشروعات التي تقدم دعما مصمما خصيصا للمجموعات السكانية الضعيفة قد تصل إلى عدد أقل من الأشخاص، ولكنها تحقق نتائج أكبر. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تحقق التدخلات الأوسع نطاقا مكاسب أقل في المتوسط. وقد أكدت الأدلة التي جُمِعت من خلال تقييم أثر التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أن المزارعين الذين تلقوا الدعم من خلال مشروعات ممولة من الصندوق شهدوا زيادات في الدخل بلغت 34 في المائة في المتوسط، وحققت بعض المشروعات مكاسب تجاوزت 50 في المائة. ويبين ذلك إمكانية تحقيق تحول عميق وهادف، حتى في المجتمعات المحلية الأكثر بُعدا وتلك التي تعاني من نقص الخدمات.

وستعتمد المشروعات المصممة في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق استراتيجية حافظة مختلطة ومتعددة المستويات، توازن بين التوسع في نطاق الوصول والاستثمار التحفيزي. وستساهم التدخلات واسعة النطاق، مثل تلك المتعلقة بالبنية التحتية الريفية والمنصات الرقمية ودعم السياسات، في تهيئة بيئات مواتية لاقتصادات ريفية بأكملها. وستُستكمل باستثمارات مكثفة ومجمعة تستهدف مجموعات سكانية محددة وسلاسل قيمة معينة، مما يدفع زيادة الإنتاجية والدخل والقدرة على الصمود.

وسيضمن هذا النهج المتكامل مطابقة التحسينات الشاملة للنظم مع الإجراءات المستهدفة حيث تشتد الحاجة إليها. وسيجري رصد هذا النهج وتكييفه باستمرار في حافظة الصندوق على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، بما يضمن تحقيق أقصى استفادة من كل دولار لإحداث تحول مستدام وشامل.

25- **وترتكز استراتيجية التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على ثلاث ركائز مترابطة يعزز بعضها البعض: الأسواق، والعمالة الريفية، والقدرة على الصمود.** وتعالج هذه الركائز الأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة

في المناطق الريفية، مما يطلق العنان لفرص اقتصادية جديدة. ويعد الصندوق شريكا موثوقا به يحقق أثرا اجتماعيا وأمنا اقتصاديا على حد سواء للأسر المعيشية الريفية. وتعتبر مشاركة القطاع الخاص والابتكار عنصرين أساسيين في تعبئة الموارد وتحقيق الاستدامة. وسيظل الشباب والنساء والشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة والمجموعات الضعيفة الأخرى في صميم نهج الصندوق بشأن الاستهداف.

26- **واسترشدت الأولويات الثلاث بتقييم دقيق للاستراتيجيات القطرية وذخيرة المشروعات.** وتُظهر تحليلات الطلب القطرية تركيزها على: زيادة الإنتاجية؛ وتحسين الطرق الفرعية وشبكات الري لتوسيع الأسواق؛ وإيجاد فرص عمل من خلال الأعمال الزراعية والخدمات ومشاركة الشباب؛ وبناء القدرة على الصمود من خلال الاستثمار في التكيف مع الظروف المناخية القاسية. وتشمل الأولويات أيضا: الزراعة المراعية للتغذية؛ والربط الرقمي؛ والمشروعات الريفية والتمويل الموجه؛ ومراكز الأعمال الزراعية لإيجاد فرص عمل.

الأسواق: إطلاق العنان للإمكانات الريفية

27- **لا يقتصر التحول الريفي على زيادة الغلات فحسب - بل يعني تمكين المزارعين ليصبحوا مشاركين جاهزين للسوق، وقادرين على المنافسة، ومتصلين، وقادرين على الصمود في النظم الغذائية.** وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ستكون الإنتاجية المستدامة والوصول إلى الأسواق في صلب استراتيجية الاستثمار في الصندوق، لمعالجة أوجه عدم المساواة التي تستبعد صغار المزارعين من الفرص الاقتصادية. وستجعل هذه الاستثمارات صغار المزارعين أكثر قدرة على المنافسة وأكثر جاهزية للسوق، وقادرين على استيفاء معايير سلامة وجودة الأغذية، ومندمجين بالكامل في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

28- **ولتحقيق ذلك، سيستثمر الصندوق في نظم السوق، بما في ذلك هياكل التجميع والتجهيز والتخزين والهياكل المالية، التي تزيل مخاطر استثمارات القطاع الخاص في الأسواق المحلية وسلاسل القيمة.** وتهدف هذه التدخلات إلى تذليل العقبات أمام الأشخاص الأكثر حرمانا واستبعادا، بما يضمن مشاركة شاملة ومجدية اقتصاديا في السوق. وعندما تتحقق مكاسب الإنتاجية في أسواق دينامية وشاملة، فإنها يمكن أن تسهم في توليد دخل مستدام، والحد من المخاطر، وجذب المزيد من الاستثمارات، بما في ذلك من القطاع الخاص.

29- **وأظهر تقييم أثر التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أن الاستثمارات الأكثر تحويلا هي تلك التي تشرك شركاء من القطاع الخاص، مع تعزيز الإنتاجية والقدرة على الصمود والوصول إلى الأسواق.** وقد حققت استثمارات الصندوق مكاسب تحويلية في الدخل من خلال دمج التحسينات في القطاع الزراعي مع البنية التحتية الريفية، وبناء القدرات، والحصول إلى التمويل، وإضافة القيمة، والتسويق للوصول إلى المجموعات المهمشة. ويعد برنامج الفرص الاجتماعية والاقتصادية الريفية في كابو فيردي مثالا واضحا على ذلك: فقد أدى تحديث نظم الري وتدريب المزارعين، إلى جانب تعزيز التعاونيات وربطهم بالمشترين، إلى زيادة الإنتاج بنسبة 64 في المائة والمبيعات بنسبة 161 في المائة، مما حقق مكاسب كبيرة في الدخل والتغذية للمزارعين الضعفاء.

30- **وسيركز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على بناء نظم غذائية يكون فيها أصحاب الحيازات الصغيرة مستعدين لدخول الأسواق والمشاركة بصورة تنافسية، مما يخلق فرص عمل هادفة.** وستعزز الاستثمارات التجارة المحلية والإقليمية، وتحسّن الربط عبر الحدود من خلال ممرات غذائية، وتوسع البنية التحتية الريفية (مثل التخزين والتجهيز والخدمات اللوجستية) للحد من الفاقد وتحسين جودة الأغذية. وسيدعم الصندوق المزارعين في تبني ممارسات ذكية مناخيا ومراعية للتغذية تزيد الغلات بشكل مستدام، وتنوع الإنتاج، وتحسّن الأنماط الغذائية. وستحقق هذه الجهود نتائج قابلة للقياس: زيادة دخل المزارعين واستقراره، وتحسين الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وزيادة مشاركة النساء والشباب في أسواق الأغذية الزراعية.

31- **ويُدمج الابتكار في ركيزة الأسواق لتوسيع الفرص المتاحة للمنتجين الريفيين، والنهوض بأهداف المناخ والتنوع البيولوجي والبيئة.** وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على تشجيع الحلول المبتكرة التي

تعزز الوصول إلى الأسواق، وتحسّن سلاسل القيمة، وتمكّن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من المنافسة في ظل مناخ متغير. وتساهم المنصات الرقمية والتكنولوجيات الخضراء ونماذج الأعمال الشاملة في ربط المزارعين بالأسواق، والحد من الأثر البيئي، وإيجاد حوافز للممارسات المستدامة. ومن خلال الاستثمارات والشراكات المستهدفة، يدفع الابتكار نظم السوق التي تحقق فوائد اقتصادية إلى جانب تقدم قابل للقياس في مجال القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والإدارة البيئية.

32- **وستصمم جميع تدخلات السوق لمعالجة العوائق المحددة التي تواجه المجتمعات المحلية الريفية، مع التركيز بشكل خاص على احتياجات النساء والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة.** ومن خلال مساعدتهم على تجاوز هذه العوائق، بما في ذلك محدودية الحصول على التمويل والأراضي والمعلومات عن السوق، سيضمن الصندوق أن تكون تنمية سلاسل القيمة والاستعداد للسوق شاملين عن حق.

العمالة الريفية: تمكين الشباب

33- **لا يمكن أن ينجح التحول الريفي دون التصدي للتحدي الملح المتمثل في إيجاد فرص عمل لائقة للشباب في المناطق الريفية وتحفيز ريادة الأعمال.** فالزراعة وحدها لا تستطيع استيعاب القوى العاملة الريفية المتزايدة، مما يجعل تنويع فرص العمل خارج القطاع الزراعي ضروريا. ويعد جيل اليوم الأكبر في التاريخ، إذ يعيش ما يقرب من 90 في المائة من 1.2 مليار شاب حول العالم في بلدان نامية، وكثير منهم في المناطق الريفية.[14] ومع ذلك، يواجه معظم الشباب الريفيين البطالة أو العمل غير المستقر في القطاع غير الرسمي، ويفتقر 95 في المائة ممن يعملون في البلدان المنخفضة الدخل إلى فرص عمل لائقة. وبدون فرص حقيقية، تكون التكاليف باهظة: انخفاض الإنتاجية، وتفاقم الفقر، واتساع فجوة عدم المساواة، والهجرة الناجمة عن الضغوط. ويعمل الاستثمار على إيجاد سبل عيش الشباب مسارات للابتكار، والأمن الغذائي، والاستقرار الاقتصادي، ويؤدي إلى معالجة عدم المساواة.

34- **وليس الشباب الريفيون مجرد مشاركين في المشروعات، بل هم من يشكل ملامح النظم الغذائية المستقبلية.** فهم يضفون الحيوية والابتكار والمهارات الرقمية على الزراعة والمؤسسات الريفية، إلا أنهم غالبا ما يفتقرون إلى التمويل والتدريب والشبكات اللازمة للنجاح. وإطلاق العنان لإمكاناتهم يعني منحهم دورا أقوى في صياغة النظم الغذائية وتزويدهم بالأدوات اللازمة للنجاح كرواد أعمال وقادة ومساهمين في بناء اقتصادات ريفية شاملة. وعندما يجري إشراك الشباب كمبتكرين وقادة، فإنهم يجددون الاقتصادات الريفية، ويعززون سلاسل القيمة، ويضمنون نظم غذائية أكثر استدامة وقدرة على الصمود.

35- **وتحقق الاستثمارات التي تجمع عمالة الشباب مع العمل اللائق وريادة الأعمال نتائج ملموسة.** ففي الكاميرون، جمع برنامج تشجيع المشروعات الزراعية الرعوية للشباب بين التمويل والتدريب والروابط السوقية، مما مكّن المشروعات التي يقودها الشباب من زيادة مبيعاتهم بأكثر من 100 في المائة، ورفع دخل الأسر المعيشية بنحو 50 في المائة. وفي مدغشقر، ساهم التدريب المهني، إلى جانب المدخلات والتدريب العملي، في زيادة مبيعات رواد الأعمال الشباب بأكثر من 80 في المائة. وتبرز هذه الأمثلة كيف يكون الدعم المتكامل (أي المهارات والتمويل والروابط السوقية) أكثر فعالية بكثير من التدخلات الجزئية، ولا سيما عندما يساعد هذا الدعم الشباب على الانتقال إلى فرص ذات قيمة أعلى وكسر حلقة الاستبعاد.

36- **وفي أفريقيا جنوب الصحراء، تشغل الزراعة حوالي 60 في المائة من العمال الشباب.**[15] **ومع ذلك، لا يستطيع هذا القطاع توفير عدد كاف من فرص العمل اللائقة لاستيعاب القوى العاملة الريفية المتزايدة.** ويكمن مستقبل فرص عمل الشباب في فرص العمل داخل وخارج القطاع الزراعي. ومن خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيستثمر الصندوق في إيجاد وتوسيع نطاق فرص العمل، والابتكار الرقمي، والخدمات الريفية،

[14] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). *الشباب والتمكين*.
[15] منظمة العمل الدولية. 2024. اتجاهات التوظيف العالمية للشباب 2024: أفريقيا جنوب الصحراء. جنيف: منظمة العمل الدولية.

والمؤسسات الزراعية، لجعل الزراعة والنظم الغذائية أكثر جاذبية للجيل القادم. ويتطلب ذلك العمل عن كثب مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص المحلي لتوفير فرص العمل وريادة الأعمال على نطاق واسع. وتعد الأعمال الزراعية والمؤسسات المالية والشركات الرقمية جهات شريكة لا غنى عنها في: إيجاد فرص عمل مدفوعة بالسوق؛ وفتح آفاق جديدة للشباب والنساء؛ وتوسيع نطاق الوصول إلى التكنولوجيا والابتكار. ومن خلال ربط رواد الأعمال الشباب بالتمويل والأدوات الرقمية والتوجيه، يستطيع التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إطلاق العنان لفرص عالية القيمة، وتزويد الجيل القادم بالمهارات اللازمة لنظم الأغذية الزراعية الحديثة، ووضع الاقتصادات الريفية في طليعة التغيير التكنولوجي.

37- **ويظهر نموذج مراكز الأعمال الزراعية ما هو ممكن.** ففي تسعة بلدان أفريقية، أنشأت هذه المراكز أكثر من 59 000 فرصة عمل لائقة و7 000 مشروع تجاري، أي أكثر من ضعف أهدافها. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على ترسيخ الازدهار الريفي من خلال جيل جديد من رواد الأعمال والعمال. وستؤدي هذه الاستثمارات، بالشراكة مع القطاع الخاص، إلى إيجاد فرص عمل جديدة في نظم الأغذية الزراعية، وتعزيز المؤسسات الريفية، وزيادة مشاركة النساء والشباب في الأسواق وصنع القرار.

القدرة على الصمود: بناء مجتمعات محلية ريفية سلمية وقادرة على التكيف

38- **تُبنى القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الريفية من خلال مزيج من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية والمادية والبشرية.** وتمكن هذه العوامل مجتمعة الناس من توقع الصدمات والضغوط وتحملها والتعافي منها. وتواجه المجتمعات المحلية الريفية مجموعة متنوعة من الصدمات، من النزاعات والأزمات الاقتصادية إلى الصدمات المناخية والنزوح. وتهدد هذه الصدمات عقودا من التقدم المحرز في الحد من الفقر والجوع، وتزيد الهشاشة.

39- **واستنادا إلى التحسينات التي أدخلها الصندوق وتعميق عمله في البيئات الهشة خلال التجديدين الثاني عشر والثالث عشر لموارده،** يجعل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من القدرة على الصمود والاستقرار أولوية أساسية. ويمكّن هذا التركيز على القدرة على الصمود الأسر المعيشية الريفية، ولا سيما تلك التي تواجه أكبر قدر من أوجه عدم المساواة، من القدرة على تحمل المصاعب وحماية المكاسب الإنمائية ضد الصدمات. ويعني الاستقرار تعزيز السلام والحد من مخاطر النزاعات والهجرة القسرية والاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن الفقر وانعدام الأمن الغذائي والاستبعاد والافتقار إلى الفرص في المناطق الريفية. ويعد الاستقرار في المناطق الريفية ركيزة أساسية للأمن القومي والعالمي، مما يجعله عنصرا أساسيا في رسالة الصندوق.

40- **ويعد الاستثمار في التنمية الريفية استراتيجية أساسية لتحقيق السلام والأمن.** ويعد انعدام الأمن الغذائي وندرة الفرص من الدوافع المحركة الرئيسية للنزاعات والهجرة القسرية. ومن خلال معالجة الاستبعاد، ونقص الفرص، والهشاشة، يمكن لاستثمارات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق أن تعزز التماسك الاجتماعي، وتقلل مخاطر النزاعات، وتهيئ الظروف المواتية لتحقيق سلام دائم. كما يمكن لهذه الاستثمارات أن تحفز التحول من إدارة الهشاشة إلى الوقاية منها. وتشير الأدلة إلى أن كل دولار يُستثمر في الوقاية يوفر 16 دولارا في الاستجابة للأزمات.[16]

41- **والصندوق ليس منظمة إنسانية.** ومن الأمور الأساسية في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق توسيع نطاق الشراكات مع الشركاء الإنسانيين والإنمائيين الآخرين. ومن شأن هذه الشراكات أن تعزز قدرة الصندوق على الاستجابة للأزمات وربط جهود الاستجابة لحالات الطوارئ بالجهود الإنمائية. كما تضمن دعم بناء القدرة على الصمود للانتقال من تلبية الاحتياجات العاجلة إلى التعافي الطويل الأجل. ويتعزز النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من خلال التعاون مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما،

[16] Georgieva, K. (2018). *Investing in prevention: A new World Bank Group approach to crisis*. World Bank Blogs, 26 July.

وهما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي. ويعمل الصندوق مع هاتين الجهتين الشريكتين لربط الاستجابة الإنسانية بالتنمية الطويلة الأجل وبناء السلام. وخلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيواصل الصندوق توجيه موارد مخصصة إلى البيئات الهشة. وانطلاقا من نهجه المحدّث للتعامل مع الهشاشة، سيزيد الصندوق قدراته التحليلية من خلال: (1) الأدوات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي؛ (2) تعزيز النُهج التشغيلية، بما في ذلك بشأن التدابير الائتمانية والاستهداف. ويضع ذلك الصندوق في مكانة جهة فاعلة رئيسية في خطة السلام والأمن العالمية.

42- **ويتزايد وضوح الترابط بين المناخ والهجرة والنزاعات.** فحالات الجفاف والفيضانات والآفات وارتفاع أسعار الأغذية تزيد هشاشة سبل العيش الريفية وتزعزع استقرارها، وتحول مواطن الضعف القائمة إلى نزوح واسع النطاق واضطرابات اجتماعية. وسيُدمج التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق التكيف مع المناخ وبناء القدرة على الصمود في جميع استثماراته، مدركا أن سبل العيش الريفية المستدامة والحد من أوجه عدم المساواة أساسيان للحد من الهجرة القسرية ومنع النزاعات. ومن شأن الاستثمارات في الزراعة الذكية مناخيا، والبنية التحتية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، ونظم الإنذار المبكر، وأدوات التأمين، أن تساعد الأسر المعيشية على التعافي بشكل أسرع والتكيف مع المخاطر المتغيرة. وسيعمل الصندوق كمنصة لإزالة مخاطر الاستثمارات وتهيئة الظروف المناسبة لاستثمارات القطاع الخاص في المناطق الريفية.

43- **وسيتصدى الصندوق لعوامل الدفع والجذب التي تحرك الهجرة القسرية.** وسيجري الحد من عوامل الدفع – أي الهشاشة، وتدهور الأراضي، ونقص فرص العمل، وضعف البنية التحتية، وسوء الخدمات - من خلال سبل العيش المستدامة، وحوكمة أفضل للموارد، والاستثمار في البنية التحتية الريفية. وستعزز عوامل الجذب – فرص العمل المجدية، والدخل الآمن، وفرص ريادة الأعمال - في المناطق الريفية ليصبح البقاء في المجتمعات المحلية خيارا حقيقيا. وبالنسبة للمهاجرين، سيدعم الصندوق نظم التحويلات المالية الميسورة التكلفة واستثمارات الشتات التي تحول الهجرة إلى محرك للقدرة على الصمود. ومن خلال التركيز على الأشخاص الأكثر استبعادا وضعفا، سيتصدى الصندوق للهجرة القسرية باعتبارها دافعا ونتيجة للفقر الريفي ونقص الفرص الاقتصادية.

44- **وتتطلب القدرة على الصمود نُهجا متكاملة تقودها المجتمعات المحلية.** وتعد الاستثمارات التي تراعي الهشاشة وتجمع بين التكيف مع المناخ، وتنويع سبل العيش، والتمويل، وشبكات الأمان الاجتماعي فعالة في الحد من الضعف. وأما النهج الشامل من القاعدة إلى القمة - والذي يمكّن الجهات الفاعلة المحلية، ويركز على النساء والشباب في المناطق الريفية – فيضمن استدامة الاستثمارات، ويؤدي إلى التماسك الاجتماعي وتعزيز المؤسسات. وفي كولومبيا ما بعد النزاع، على سبيل المثال، ساهمت المؤسسات الريفية التي يدعمها الصندوق في تنويع مصادر دخل أفراد المجتمعات المحلية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، مما حد من الضعف في وجه الصدمات المناخية.

45- **وستعزز هذه الأولويات من خلال استراتيجية الصندوق الجديدة بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي (2025-2031).** وتعد هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها التي تجمع بين المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي، حيث تركز على توسيع نطاق الممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، وتعبئة التمويل اللازم للتكيف، ودمج حلول إيجابية للتنوع البيولوجي في النظم الغذائية. ومن خلال تعزيز استعادة النظم الإيكولوجية، والحلول القائمة على الطبيعة، وتوطيد الروابط مع صناديق المناخ العالمية، ستؤدي هذه الاستراتيجية إلى تحسين الإنتاجية، والفرص الاقتصادية، والقدرة على الصمود، والاستدامة، وترسيخ مكانة الصندوق كجهة رائدة في توجيه الموارد إلى أصحاب الحيازات الصغيرة.

46- **وخلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ستعطي الاستثمارات الأولوية لآليات تمويل المخاطر، مثل التأمين، ونظم الإنذار المبكر، والزراعة التكيفية، والبنية التحتية القادرة على الصمود.** ويعد دعم التماسك الاجتماعي والحوكمة الشاملة للموارد بنفس القدر من الأهمية، مما يضمن الاستخدام العادل والمستدام

للأراضي والمياه، ويحول دون نشوب النزاعات. وستسهم هذه التدابير مجتمعة في تعزيز قدرة الأسر المعيشية على الصمود، وتحسين حوكمة الموارد الطبيعية، واعتماد ممارسات التكيف على نطاق أوسع، وبناء مؤسسات محلية أكثر قوة قادرة على منع النزاعات وإدارة ضغوط الهجرة.

خامسا- عوامل التأثير والأولويات الشاملة

47- **سيعزز الأثر التحويلي للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من خلال عاملين حاسمين شاملين من عوامل التأثير هما: القطاع الخاص والابتكار.** وبناء على الأسس التي أرساها الصندوق في التجديد الثالث عشر لموارده، سيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على توسيع نطاق الاستثمار، وتعزيز سلاسل القيمة، وتوفير التكنولوجيا والأسواق والتمويل للمناطق الريفية التي غالبا ما يتجاهلها المستثمرون الرئيسيون. ومن شأن التركيز المتجدد على الابتكار - بما في ذلك الحلول الرقمية والاستخدام الذكي للتكنولوجيات – أن يمكّن الصندوق من تقديم حلول مثبتة، والوصول إلى عدد أكبر من الأشخاص، والحد من عدم المساواة في المناطق الريفية، وإحداث تغيير منهجي دائم.

القطاع الخاص

48- **تعتبر تعبئة القطاع الخاص بالغة الأهمية لتوسيع نطاق التحول الريفي. فالاستثمار الخاص يجلب رأس المال والابتكار والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق، مما يوسع نطاق سبل العيش ويخلق فرصا جديدة للنساء والرجال والشباب الريفيين.** فبفضل خبرة الصندوق الممتدة لخمسة عقود وحضوره القوي في المناطق النائية، فإنه يتمتع بمكانة فريدة تُمكنه من تحديد فرص الاستثمار المحلية، وتصميم مشروعات مؤثرة، وبناء الثقة مع المنتجين ومنظماتهم في المناطق الريفية. ويؤدي هذا النهج إلى: إيجاد فرص عمل؛ وتعزيز سلاسل القيمة المحلية والأمن الغذائي (بما في ذلك التوزيع والتخزين والتسويق وإدارة المياه)؛ وإيلاء الأولوية للفرص المحلية في المجتمعات المحلية التي تتجاهلها جهات التمويل الكبيرة التي تركز على البنية التحتية أو التجارة.

49- **ويؤدي القطاع الخاص - من المؤسسات المحلية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الأعمال الزراعية الكبيرة والمؤسسات المالية والصناديق وغيرها من أدوات الاستثمار - دورا حاسما في التحول الريفي.**[17] فالمؤسسات الريفية تربط صغار المنتجين والمجتمعات المحلية الريفية بالمدخلات والخدمات والتكنولوجيا والأسواق. وتوفر المؤسسات المالية والمستثمرون الخدمات المالية ورأس المال للجهات الفاعلة الريفية. ولإطلاق العنان للأثر التحويلي والاستفادة من إمكانات هذه الروابط، يركز الصندوق - مسترشدا باستراتيجيته التشغيلية للقطاع الخاص - على ما يلي:

(أ) تعزيز المنظومة للتنمية الشاملة المحلية التي يقودها القطاع الخاص؛

(ب) تعزيز الشراكات مع كيانات القطاع الخاص وفيما بينها، ولا سيما داخل سلاسل القيمة؛

(ج) الاستثمار المباشر في كيانات القطاع الخاص؛

(د) جذب التمويل الخاص للمناطق الريفية والنظم الغذائية التي تعاني من نقص الخدمات.

50- **وتؤكد تقييمات الأثر التي أجراها الصندوق أن مشروعات سلاسل القيمة تحقق باستمرار نتائج أفضل من النُهج الأخرى، ولا سيما تلك التي تتميز بمشاركة قوية من القطاع الخاص.** فقد حققت المشروعات التي تضمنت مشاركة كبيرة من القطاع الخاص مكاسب في الدخل بلغت 64 في المائة، أي أربعة أضعاف ما حققته المشروعات التي لم تتضمن مثل هذه المشاركة. وخلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيعمل

[17] الاستراتيجية التشغيلية للقطاع الخاص للفترة 2025-2030.

الصندوق على تعزيز شراكاته واستثماراته مع جهات فاعلة من القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال الشراكات بين المنتجين من القطاعين العام والخاص، ودعم منظمات المزارعين كجهات وسيطة في السوق.

51- **وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ستشهد استثمارات القطاع الخاص والتنمية توسعا، مما يعمق أوجه التآزر مع العمليات السيادية.** وسيركز الصندوق بشكل أكبر على ربط عملياته السيادية بالقطاع الخاص المحلي، بما في ذلك المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، والمصارف المحلية، والتعاونيات، وسلاسل القيمة المحلية. وسيعمل الصندوق على ربط سلاسل القيمة المحلية هذه بالأسواق العالمية والأعمال الزراعية. وستستهدف الاستثمارات، التي تركز على المجتمعات المحلية التي تعاني من نقص الخدمات، المؤسسات التي تقودها النساء، والأعمال الزراعية التي يديرها الشباب، والمشروعات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والبنية التحتية الريفية. وتصل هذه الاستثمارات إلى شريحة "الطبقة المتوسطة المفقودة" (الجهات الفاعلة في القطاع الخاص المحلي التي تواجه صعوبة في الحصول على التمويل) وتساهم في معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية.

52- **ومن خلال برنامج الصندوق للقروض والمنح وبرنامج عمله مع الشركاء، فإنه سيعمل على تهيئة بيئة تمكينية** من خلال دعم السياسات والمؤسسات والبنية التحتية والأسواق التي تُمكّن التعاونيات المحلية في القطاع الخاص والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة من الازدهار. وتساعد هذه الجهود على جذب الاستثمارات التي تربط سلاسل القيمة المحلية بسلاسل القيمة والشركات العالمية.

الإطار 2

الاستفادة من الاستثمارات السيادية وغير السيادية لتحقيق تنمية شاملة يقودها القطاع الخاص

يبين الصندوق، على نطاق حافظته، كيف يمكن دمج الاستثمار العام والاستثمار الخاص لدفع التحول الريفي الشامل والمستدام.

- **في رواندا،** يضع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2025-2030 عمليات الصندوق السيادية وغير السيادية ضمن استراتيجية استثمارية موحدة. ويتواءم هذا النهج مع رؤية الحكومة لاقتصاد ريفي تنافسي يقوده القطاع الخاص، وذلك من خلال: إزالة مخاطر مشاركة القطاع الخاص؛ وتوسيع نطاق حصول المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل؛ وتحفيز رأس المال التجاري عن طريق التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومن خلال دمج العمليات غير السيادية في الإطار الوطني، يحفز الصندوق نمو الأعمال الزراعية، ويدعم التكنولوجيات الذكية مناخيا، ويربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق المحلية والإقليمية، مما يضمن الاتساق بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص.
- **في الجبل الأسود،** يبين مشروع التجميع والتحول الريفيين كيف يمكن لنموذج الشراكات بين المنتجين من القطاعين العام والخاص في الصندوق أن يحفز نظم السوق الشاملة في الاقتصادات الأصغر حجما. ومن خلال العمل المشترك بين الوكالات الحكومية والمشترين والقائمين بالتجهيز من القطاع الخاص، وأكثر من 4 000 من صغار المنتجين، نجح المشروع في بناء روابط تجارية، وتحسين البنية التحتية، وتذليل العقبات أمام دخول السوق. وكانت النتائج كبيرة: زادت المبيعات من الماشية والحليب بنسبة 92 في المائة و67 في المائة على التوالي، وزاد متوسط دخل الفرد بنسبة 34 في المائة، وسجلت المشروعات التي تضمنت مشاركة قوية من القطاع الخاص مكاسب في الدخل تفوق أربعة أضعاف تلك التي لم تتضمن مثل هذه المشاركة.
- **في نيجيريا،** استثمر الصندوق، من خلال برنامج تمويل القطاع الخاص، في مؤسسة Babban Gona Farmer Services، وهي مؤسسة اجتماعية تقدم للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة (ولا سيما النساء والشباب) خدمات متكاملة تشمل التمويل والمدخلات والآلات والوصول إلى

الأسواق. وقد وصلت هذه الشراكة إلى أكثر من 000 300 منتج، ووفرت أكثر من 000 650 فرصة عمل في شمال نيجيريا. واستكمالا للعمليات السيادية، تُسهم عمليات الصندوق غير السيادية في إزالة مخاطر الاستثمار الخاص، وتعزيز نمو الأعمال الزراعية، وتوسيع الفرص المتاحة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ضمن سلاسل قيمة تنافسية.

53- **وخلال الدورتين الأخيرتين لتجديد الموارد، أقام الصندوق شراكات أكثر منهجية مع: المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف المتخصصة في عمليات القطاع الخاص (لا سيما تمويل كبير للتجارة والأعمال الزراعية)؛ والمؤسسات المالية المحلية والدولية؛ والأعمال الزراعية.** ويكمن تخصص الصندوق في تمويل استثمارات القطاع الخاص الأصغر حجما والأعلى مخاطر (عادة ما بين 2.5 مليون دولار أمريكي و15 مليون دولار أمريكي) التي تتجاهلها المؤسسات الكبرى. ويستهدف هذا النهج المجتمعات المحلية الريفية التي تعاني من نقص الخدمات، والمؤسسات الصغيرة، والتعاونيات، ويعالج الحلقة الوسطى المفقودة في التمويل الريفي. وتدعم هذه الاستثمارات الأعمال الزراعية، والوسطاء، والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تخدم أصحاب الحيازات الصغيرة ورواد الأعمال الريفيين، وتخلق فرص عمل للشباب والنساء في المناطق الريفية على طول سلاسل القيمة.

54- **وتتمثل الميزة النسبية للصندوق في قدرته على العمل في المناطق الريفية النائية والتي تعاني من نقص الخدمات بالتعاون مع شركاء محليين، مثل منظمات المزارعين والتعاونيات والمؤسسات المالية المحلية والمصارف الإنمائية العامة.** وتوفر برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المنصة اللازمة لجمع مختلف الجهات الفاعلة، مما يسهم في دمج أولويات الاستثمار وأطر الشراكة وآليات التنفيذ التي تتواءم مع الأهداف الوطنية والاحتياجات المحلية. ومن خلال برامجه القطرية، يجمع الصندوق الشركاء من القطاعين العام والخاص ضمن إطار واحد، ويوجه التمويل السيادي والتمويل غير السيادي والمنح والضمانات بالسرعة والنطاق اللازمين لتحقيق التحول الريفي. وسيستفيد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من أوجه التكامل بين عملياته السيادية وعملياته غير السيادية على المستوى القطري.

55- **وخلال الدورتين الأخيرتين لتجديد الموارد، تطور نموذج أعمال الصندوق وثقافته المؤسسية.** فقد جرى تعيين موظفين متخصصين ذوي خبرة من القطاع الخاص، وتنقيح عمليات تصميم المشروعات والإشراف عليها لتحسين المرونة والاستجابة في التعامل مع القطاع الخاص. وسيذهب التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق خطوة أبعد من ذلك: لن يقتصر دور الصندوق على كونه شريكا موثوقا وممكنا، بل سيعمل كجهة تمويل وتحفيز. ومن خلال تخفيف المخاطر، وتهيئة بيئات سياساتية داعمة، ومواءمة الأهداف العامة والخاصة، سيعمل الصندوق على: (1) إطلاق عنان التمويل الخاص لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الريفية؛ (2) سد فجوة تمويل الحلقة الوسطى المفقودة؛ (3) وضع الاستثمار المشترك الخاص كدافع أساسي للنمو الشامل.

56- **وبالإضافة إلى ذلك، أصبح الصندوق أيضا مستثمرا حيث يقدم تمويلا مباشرا (غالبا قروض) للكيانات الخاصة من خلال عمليات غير سيادية.** ويستثمر الصندوق في العمليات غير السيادية عن طريق صندوق استئماني خارج قائمة الموازنة، وبرنامج تمويل القطاع الخاص. كما يستثمر في صناديق الأثر الخارجية من خلال أدوات تمويل مختلط متنوعة وأدوات إزالة المخاطر. وقد وجه هذا النهج الاستثمارات نحو مشروعات ذات مخاطر أعلى وأثر كبير في الأسواق التي تعاني من نقص الخدمات، مما جذب المستثمرين من القطاع الخاص وحد من المخاطر للممولين الآخرين.

57- **وخلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيعزز الصندوق دوره كجهة ممولة مشتركة مع القطاع الخاص، وكجهة مُنشئة للاستثمارات القابلة للتمويل.** وسيواصل الصندوق تحسين استخدام الأدوات المالية، سواء داخل الموازنة أو خارجها، لإزالة المخاطر وتحفيز استثمارات القطاع الخاص. كما سيعمل على تعزيز الشراكات والاستثمارات المشتركة مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية العامة،

ومؤسسات التمويل الإنمائي، والمؤسسات المالية المحلية المكرسة للزراعة والنظم الغذائية. ورغم اختلاف مستويات تقبل المخاطر وحجم العمليات والأسواق المستهدفة لدى هؤلاء الشركاء، فإن تكاملهم يُمكّن الصندوق من تعبئة تمويل إضافي من القطاع الخاص للمجتمعات المحلية التي تعاني من نقص الخدمات في الميل الأول.

58- **ويربط الصندوق، من خلال الاستفادة من أثره السيادي وشراكاته، بين الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة، حيث يعمل مع الحكومات والمصارف الإنمائية العامة وغيرها من الجهات الممولة عن طريق تقاسم المخاطر والتمويل المشترك وذخائر المشروعات المشتركة.** وغالبا ما لا يصل التمويل الإنمائي والمناخي إلى المجتمعات المحلية الأكثر ضعفا. ويضمن نهج الصندوق الفريد تدفق الموارد إلى المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة ومنظمات المزارعين والتعاونيات الأكثر استبعادا من التمويل التقليدي. ويستطيع الصندوق البناء على برنامج عمله الذي تبلغ قيمته 9 مليارات دولار أمريكي لتعزيز الأثر الدائم لعملياته السيادية من خلال الدعم المنهجي والمتعمد لإنشاء منظومة للتمويل تربط الحلقة الوسطى المفقودة بسلاسل القيمة العالمية.

الابتكار

59- **يعجل الابتكار وتيرة الأثر من خلال دمج حلول قابلة للتطوير في تصميم استثمارات الصندوق.** ومن الأدوات المصممة خصيصا إلى تحالفات التمويل والأدوات الرقمية التي تدعم السياسات، تسهم الابتكارات المكيفة محليا في زيادة الإنتاجية، ورفع معايير السوق، وضمان إمكانية التتبع، وتمكين صغار المنتجين من المنافسة في الأسواق. وفي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سينتقل الابتكار في الصندوق من التجارب الأولية إلى التطبيق على نطاق واسع، مع إعطاء الأولوية للحلول التي أثبتت نجاحها وجاهزية الشركاء، ولا سيما مع القطاع الخاص. وستركز الاستثمارات على توسيع نطاق الربط الريفي، وتعزيز الدراية الرقمية، وتطوير التكنولوجيا المكيفة مع السياقات المحلية. وستساعد التكنولوجيات، بدءا من خدمات المشورة عن طريق الهواتف المتنقلة وصولا إلى الزراعة الدقيقة والنظم الساتلية، في بناء"مزارع المستقبل" وسد الفجوة الرقمية. وسيركز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على الاستفادة من نظم المعلومات الجغرافية وأدوات الذكاء الاصطناعي في التخطيط والرصد والتنفيذ.

60- **وفي شراكة مع شركات التكنولوجيا، وشركات التكنولوجيا المالية، والأعمال الزراعية، ومقدمي خدمات الاتصالات، ومراكز الابتكار، سيوسع التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق نطاق الوصول إلى الخدمات الرقمية التي تحسن الوصول إلى الأسواق، والشمول المالي، والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية.** وستدعم المبادرات توفير الربط الميسور التكلفة، والتمويل الرقمي الشامل، وأسواق للتجارة الإلكترونية لأصحاب الحيازات الصغيرة، وسجلات المزارعين القابلة للتشغيل البيني، ونظم الدعم الذكية، ومنصات للتتبع والتداول تصل إلى أكثر المجموعات الريفية استبعادا. وستُعطى الأولوية في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق لنظم المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل وأدوات اتخاذ القرارات القائمة على البيانات، مما يتيح مزيدا من الشفافية والموثوقية والاستهداف والرصد والإدارة التكيفية لتحقيق أثر إنمائي أكبر على نطاق الحافظة.

61- **وتعتمد استدامة الابتكار على الأفراد والمؤسسات.** ويضطلع الصندوق بدور فريد في الربط بين الجهود العامة والخاصة، بما يضمن أن تكون منظومات الابتكار شاملة، ومتجذرة محليا، ومتوائمة مع أولويات التنمية الوطنية. وخلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيجري دمج الأدوات والمهارات الرقمية من البداية. وستُعطى الأولوية لمحو الأمية الرقمية والمالية للنساء والشباب، إلى جانب تعزيز المؤسسات المحلية للحفاظ على الابتكارات. وسيضمن التركيز على حوكمة البيانات الاستخدام الامن والأخلاقي للبيانات الزراعية. وسيعمل التعلم من الأقران والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والشراكات مع الجامعات ومراكز البحوث على نشر أفضل الممارسات وتعجيل تكرارها لدعم إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

سادسا- تنفيذ التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

62- **سيعتمد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على نموذج عمل الصندوق القوي وإطاره المالي المتين.** وقد ساهمت الإصلاحات المؤسسية التي أجريت في إطار التجديدين الثاني عشر والثالث عشر لموارد الصندوق في جعل الصندوق أكثر مرونة وقابلية للتوسع ومدفوعا بالنتائج. وسيستند الصندوق إلى الدروس المستفادة من نتائج التقييم المؤسسي القادم للأداء المؤسسي والتشغيلي في إطار التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق، وسيواصل تحسين نموذج عمله خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من خلال ضمان تحديد الأولويات بوضوح، ووضع تكاليف واقعية، ومواءمة الالتزامات مع الموارد وقدرات التنفيذ. وستُدمج البرامج القطرية للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إطارا ماليا متينا مع أدوات مالية مصممة خصيصا، والتزاما بتحقيق الامتياز المؤسسي والتشغيلي لتحقيق أثر أكبر على المجتمعات المحلية الريفية الأكثر استبعادا.

63- **وسيوطد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق مكانة الصندوق كمنصة للاستثمار موثوق بها لتوجيه الاستثمارات نحو التحول الريفي.** ومن خلال شراكات استراتيجية مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومؤسسات التمويل الإنمائي، والمصارف الإنمائية العامة، وبالاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، يعبئ الصندوق التمويل المشترك، وينسق نُهج الاستثمار والحوار السياساتي. وسيعزز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق دور الصندوق كمُجَمّع للتمويل الإنمائي، بما يضمن أن تعزز ترتيبات التمويل المشترك مهمته وريادته في استهداف الأشخاص الأكثر ضعفا. وستتيح الشراكات عملية مشتركة لوضع البرامج، وتبادل المعرفة، والتعاون على المستويين القطري والإقليمي، بما يضمن مواءمة الاستثمارات وكفاءتها واستجابتها للأولويات الوطنية وتلبيتها لاحتياجات المجموعات المهمشة.

64- ويعمل الصندوق بشكل متزايد مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي لإطلاق إمكانات ممرات التجارة الإقليمية، مثل بوابة الاتحاد الأوروبي العالمية ومنطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية، من خلال البنية التحتية العابرة للحدود، وتكامل الأسواق، وتنمية سلاسل القيمة. فخبرة الصندوق العميقة في مجال التنمية الريفية، ورأس ماله التيسيري، وحضوره القطري، تؤهله لمضاعفة الموارد، وتسريع الابتكار، وتحقيق نتائج تحويلية للمجتمعات المحلية الريفية.

البرامج القطرية المتكاملة

65- **ستظل البرامج القطرية المتكاملة في صميم نموذج التنفيذ في الصندوق.** وستجمع هذه البرامج، التي توجهها الاستراتيجيات القطرية، الأدوات المالية وغير المالية للصندوق (التمويل، والدعم التقني، والمشاركة في السياسات، والشراكات الاستراتيجية) في إطار استثماري موحد لتحقيق التحول الريفي. وسيضمن الصندوق تصميم البرامج الوطنية لتكون قابلة للتكيف والاستدامة والتوسع، مع استراتيجيات خروج واضحة وملكية وطنية قوية. وستجري مواءمة الاستثمارات السيادية والاستثمارات غير السيادية على حد سواء مع الأولويات الوطنية في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق لتحقيق أثر تحويلي ودائم.

66- **ويقدم التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق حلولا مصممة خصيصا لمختلف الدول الأعضاء.** وستستفيد البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الأوضاع الهشة من التمويل التيسيري والدعم المكثف للقدرات. وستستفيد البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا من حلول التمويل المختلط والشراكات القوية بين القطاعين العام والخاص. وأخيرا، ستستفيد البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا من التمويل التحفيزي الموجه نحو السوق، والخبرات المتخصصة. وستواصل الدول الجزرية الصغيرة النامية الاستفادة من أولوية الحصول على التمويل التيسيري والتمويل المناخي، إدراكا لمواطن ضعفها الخاصة وحاجتها إلى نُهج شاملة.

67- **وسيعزز التنفيذ من خلال إدارة مرنة للحافظة الاستثمارية، وإشراف مصمم خصيصا، وشراكات متينة.** وسيُعطي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق الأولوية لتوسيع النطاق والاستدامة، لضمان أن تحقق

الاستثمارات فوائد طويلة الأمد مدمجة في النظم والاستراتيجيات الوطنية. ويشمل ذلك استراتيجيات خروج واضحة، والحد من تعقيد المشروعات، وتعزيز الحوكمة والقدرات المالية للمؤسسات المحلية ومنظمات المزارعين. وسيوسع الصندوق نطاق استخدام مذكرات الاستراتيجيات القطرية، بينما ستخصص برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الكاملة للبرامج القطرية الأكبر حجما والسياقات المعقدة. وفي السياقات الهشة، سيطبق الصندوق: (1) نهجا مرحليا مبسطا لبناء القدرات المحلية والوطنية؛ (2) تمويلا مرنا يدعم التعلم والتكرار ومسارات وطنية مستدامة.

68- **ولتحويل التمويل العالمي إلى أثر محلي، سيساعد الصندوق البلدان على ربط وتجميع وتوسيع نطاق الاستثمارات الريفية التي تحقق نتائج مستدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة.** وسيجري تطبيق نماذج موحدة (متفق عليها بين المستثمرين والشركاء) لهيكلة رأس المال وتوظيفه، بما يضمن الاتساق بين القروض السيادية والاستثمارات غير السيادية والمنح والضمانات. ومن خلال جمع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات العامة والجهات المانحة الثنائية والمصارف المحلية وصناديق المناخ والتعاونيات والمستثمرين من القطاع الخاص ضمن إطار واحد، سيُخفض الصندوق التشتت، ويصبح أكثر مرونة واستجابة، ويعزز الملكية الوطنية. وستربط هذه المنصة الشركاء وتوجه رأس المال بالسرعة والنطاق اللازمين لتحقيق تحول ريفي شامل.

الشراكات

69- **تعتبر الشراكات أساسية في نموذج عمل الصندوق، حيث وفر التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أساسا قويا لتوسيع نطاق التعاون.** وسيعزز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق دور الصندوق كمنصة للاستثمار موثوق بها من خلال تعبئة التمويل المشترك ومواءمة الموارد عن طريق شراكات استراتيجية مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية الإقليمية، وصناديق المناخ، ومؤسسات التمويل الإنمائي، والمصارف الإنمائية العامة، والقطاع الخاص، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتجمع قدرة الصندوق على حشد الجهود بين الحكومات، ومنظمات المزارعين، والشعوب الأصلية، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة المحلية لضمان كفاءة الاستثمارات وإعطاء الأولوية لاحتياجات المجتمعات المحلية الريفية الأكثر تهميشا.

70- **وسيركز الصندوق على العملية المشتركة لوضع البرامج والتمويل المشترك مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الإقليمية وشركاء القطاع الخاص، مما يجعل الميل الأول قابلا للاستثمار ويربط صغار المنتجين باستثمارات وطنية وإقليمية أكبر.**

الإطار 3

إقامة شراكات مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والمصارف دون الإقليمية لربط الميل الأول بالمستثمرين[18]

يعمل الصندوق مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية، مستفيدا من ميزته النسبية في الميل الأول من عملية التنمية. ومن خلال البرامج المشتركة والتمويل المشترك، يربط الصندوق صغار المنتجين والمجتمعات المحلية الريفية ومنظمات المنتجين في البيئات النائية والهشة ببرامج استثمارية وطنية وإقليمية أوسع

[18] تدمج شراكة الصندوق طويلة الأمد مع مصرف التنمية الآسيوي في بنغلاديش وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية البنية التحتية المجتمعية التي يدعمها الصندوق ومنظمات المنتجين وممارسات الزراعة القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في عمليات الإقراض السيادية التي يدعمها مصرف التنمية الآسيوي. ويضمن هذا التعاون وصول الاستثمارات واسعة النطاق إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتحقيق نتائج شاملة. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك شراكة الصندوق المتنامية مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والتي مكّنت الصندوق من توسيع نطاق النماذج الناجحة للاستثمار في قدرة المجتمعات الريفية على الصمود في منطقة شمال شرق البرازيل الفقيرة، وذلك بعد تجربتها في إطار الحافظة التي يمولها الصندوق.

نطاقا. وعلى سبيل المثال، يكفل الصندوق أن تتضمن استثمارات البنية التحتية الكبيرة الممولة من جهات فاعلة أخرى أحكاما تنص على: (1) الوصول إلى المناطق النائية؛ (2) دمج البنية التحتية مع الخدمات المالية لصغار المزارعين؛ (3) إدراج استثمارات في القدرات المؤسسية المحلية والإدماج الاجتماعي.

ويعد الصندوق شريكا رئيسيا لمؤسسات مالية دولية أخرى في توسيع نطاق استثماراتها في المناطق الريفية. وإلى جانب الشركاء التقليديين مثل البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، يعمل الصندوق على تعزيز شراكاته مع مؤسسات التمويل الإنمائي الإقليمية، ومنها مصرف التنمية لأمريكا اللاتينية، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، والبنك الإسلامي للتنمية، وأعضاء آخرين في مجموعة التنسيق العربية، وصندوق أوبك.

وتساهم الشراكات مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى بشكل متزايد في دعم الصندوق للأسواق المحلية واستثمارات القطاع الخاص الشاملة، مكملة بذلك الاستثمارات السيادية. وتستند مبادرة AgriConnect التي أطلقها البنك الدولي مؤخرا إلى الجهود الجماعية للصندوق ومجموعة البنك الدولي وشركاء آخرين لدفع عجلة التحول الريفي والأمن الغذائي وإيجاد فرص العمل من خلال نهج تكاملي بين القطاعين العام والخاص.

71- **وستشكل الشراكات حجر زاوية في مشاركة الصندوق مع القطاع الخاص والاستثمار وتنفيذ الابتكارات.** وستساهم الشراكة المباشرة مع القطاع الخاص والاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعجيل الابتكار وتبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا وتكرار النماذج الناجحة. وستظل منظمات المزارعين والمنتجين، ومنظمات الشعوب الأصلية، والمنظمات التي تقودها النساء والشباب، عناصر أساسية في تصميم البرامج وتنفيذها، مما يضمن أن تكون تدخلات الصندوق تشاركية ومصممة خصيصا للسياقات المحلية.

الأولويات الشاملة

72- **يعد تمكين النساء والشباب أساسيا لإحداث أثر تحويلي.** وتشير الأدلة إلى أن تمكين النساء والشباب في المناطق الريفية يحقق عائدات مرتفعة بشكل غير متناسب في الإنتاجية والدخل وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. كما أن الاستثمارات الموجهة التي تزيل العوائق أمام حقوق ملكية الأراضي والائتمان والمهارات للنساء والشباب تؤدي إلى تحول ريفي مستدام وتقلل من أوجه عدم المساواة الريفية. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على تعزيز النُهج التشاركية التي تضع المجتمعات المحلية (ولا سيما النساء والشباب) فيصلب تصميم المشروعات وتنفيذها، بما يضمن فعالية الاستثمارات وإنصافها.

73- **ومن خلال نهجه بشأن التعميم، عزز الصندوق الاستثمار في الشباب والتغذية والمنظور الجنساني وتمكين المرأة والتكيف مع المناخ والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة.** وبعد أن أصبحت هذه المواضيع مدمجة تماما في استراتيجياته وعملياته، سيتجاوز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق التعميم وينتقل إلى نموذج يركز على الاستدامة ويبسط الإجراءات ويحقق النتائج. وسيجري دمج التغذية في برامج الاستثمار، بما يعكس أهميتها الأساسية للأمن الغذائي والقدرة على الصمود. وستظل سياسة الصندوق بشأن الاستهداف تركز على تمكين المرأة والشباب والشعوب الأصلية وإدماج ذوي الإعاقة. وسيُمكّن الصندوق السكان الريفيين من خلال إشراك منظمات المزارعين والشعوب الأصلية والجماعات المجتمعية الأخرى، بما يضمن أن يقود السكان الريفيون تنميتهم بأنفسهم.

74- **وسيحقق التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق فوائد في هذه المواضيع، والتي تعزز بعضها البعض.** فتمكين المرأة يعزز تغذية الأسر المعيشية وقدرتها على الصمود؛ وإشراك الشباب يعجل بتبني الابتكارات الذكية مناخيا والحلول الرقمية؛ وإقامة شراكات مع الشعوب الأصلية تحافظ على التنوع البيولوجي وتعزز الحوكمة المستدامة للموارد. ومن خلال تبسيط المتطلبات التشغيلية ودمج آليات التنفيذ، سيقلل التجديد الرابع عشر

لموارد الصندوق من التعقيد دون الحد من الأثر. وسيضمن هذا النموذج استدامة الفوائد على المدى الطويل وشمول التحول الريفي. كما سيُمكّن المشروعات من تحقيق تحول أكثر استدامة في أبعاد متعددة للتنمية الريفية.

إيلاء الأولوية للتميز المؤسسي والتشغيلي لتحقيق الأثر

75- **تتواءم عملية إعادة المعايرة التي أجراها الصندوق مؤخرا لهيكله التنظيمي ومرونته التشغيلية، وجهوده في مجال اللامركزية، مع عملية إصلاح الأمم المتحدة 80.** ويشمل ذلك زيادة الحضور الميداني، وتبسيط الإجراءات في المقر، ونماذج تشغيلية مشتركة مع منظمات أخرى متعددة الأطراف، بما في ذلك الوكالتان الأخريان اللتان تتخذان من روما مقرا لهما. وتبرز ريادة الصندوق في مجال الخدمات المشتركة، وتوحيد تسيير الأعمال، وتقديم الخدمات بكفاءة عالية من حيث التكلفة، التزامه بإصلاح الأمم المتحدة والاتساق على نطاق المنظومة. وخلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيستكشف الصندوق نماذج تشغيلية مشتركة إضافية، وسيوسع شراكاته مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، لزيادة الفعالية والكفاءة.

76- **ويعطي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق الأولوية لبناء قدرات التنفيذ على أرض الواقع.** وتشمل الجهود المبذولة مؤخرا لتحسين المرونة التشغيلية ما يلي: (1) تنقيح عمليات إعداد الميزانية والموارد البشرية؛ (2) توسيع نطاق أكاديمية التعلم التابعة للصندوق، والتي تقدم التدريب والشهادات لموظفي الصندوق والعاملين في التوريد، والإدارة المالية، والرصد والتقييم، والضمانات البيئية، والمعايير الائتمانية. ويساهم تعزيز مهارات المنفذين في الحد من التأخير، وتحسين الجودة، وبناء نظم وطنية أقوى وتعزيز الملكية المحلية، ولا سيما في السياقات الهشة.

77- **ومكّنت لامركزية الصندوق المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بمزيد من الصلاحيات في اتخاذ القرارات.** ويتيح هذا القرب تقديم دعم عملي واستجابة أسرع. وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ستبقى الخبرات التقنية مركزة في المراكز الإقليمية. وسيجري تبسيط تفويض الصلاحيات والتواصل بين المكاتب الميدانية والمقر لتعجيل عمليات الموافقة.

78- **ويجب أن يقابل القدرات الميدانية الأقوى نظم أكثر مرونة وكفاءة.** ويستند التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى إصلاحات مؤسسية حديثة تجعل الصندوق مناسبا للغرض. ويركز تخطيط القوى العاملة على مواءمة مهارات الموظفين مع الاحتياجات المتطورة للحوافظ، وإضافة الخبرات عند الحاجة، وإعادة تحديد الغرض من الأدوار حسب الحاجة. وتتيح نظم الصندوق المرنة حاليا تحسين تدفقات العمل المؤسسية. وسيجري تعزيز التعاون في مجال النظم والبيانات والذكاء الاصطناعي مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة (بما في ذلك الوكالتان الاخريان اللتان تتخذان من روما مقرا لهما) لدعم تقديم خدمات أفضل. وسيستفيد الصندوق من الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول لنشر المعرفة وتحسين الفعالية التشغيلية. وسيعزز إعداد الميزانية القائمة على النتائج والعمليات الجديدة بشأن الشفافية الروابط بين استخدام الموارد والنتائج، من خلال تتبع النتائج بانتظام وترسيخ ثقافة المساءلة.

79- **وسيزيد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق تركيزه على الأدلة والتعلم.** وسيجري توثيق الدروس المستفادة من العمليات بشكل منهجي واستخدامها لتعديل البرامج باستمرار. وسيوسّع نطاق الإقراض القائم على النتائج حيثما تسمح النظم الوطنية بذلك، مما يزيد من ربط المبالغ المصروفة بالنتائج.

الاستفادة من النموذج المالي للصندوق لتجميع التمويل الإنمائي

80- **يتطلب تنفيذ التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق التزاما استثماريا جماعيا قويا من جميع الدول الأعضاء.** وتعد المساهمات الأساسية لتجديد الموارد حجر الزاوية لنموذج تمويل الصندوق، إذ تتيح تقديم المنح والقروض التيسيرية للغاية للبلدان المنخفضة الدخل، وتعزز قدرة الصندوق على تعبئة تمويل إضافي. ويساهم كل دولار

من المساهمات الأساسية في تعبئة المزيد من التمويل المشترك والاقتراض، مما يُضاعِف الموارد اللازمة لتحقيق تحول ريفي شامل.

81- **وستعزز مكونات إطار التمويل الخاص بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بعضها بعضا، فيجمع بين مساهمات الجهات المانحة والتمويل المحلي وتحسين قائمة الموازنة استراتيجيا من قبل المقترضين والصندوق، إلى جانب كفاية رأس مال الصندوق والاستثمارات المشتركة الخاصة.** فإلى جانب المساهمات الأساسية المنتظمة، سيواصل الصندوق منح الدول الأعضاء إمكانية تقديم مساهمات إضافية بشأن المناخ وقروض تيسيرية من الشركاء خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وتؤدي المساهمات المعززة إلى توسيع قدرة الصندوق على استقطاب موارد إضافية، بينما تجذب الاستثمارات الموثوق بها شركاء جدد. وسيعمل الصندوق بنشاط على تحسين قائمة موازنته: تنقيح شروط الإقراض عند الاقتضاء، وتوظيف رأس المال بكفاءة أكبر، وإطلاق العنان لقدرات مالية إضافية. وتسهم هذه الجهود مجتمعة في ألا يكون التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق مجرد دورة لتجديد الموارد، بل منصة جماعية لمضاعفة الأثر من خلال هيكلية مالية تصل إلى من هم في أمس الحاجة إليها في المناطق الأكثر هشاشة.

82- **ويعمل الصندوق على تعزيز هيكليته المالية لتحقيق أثر أكبر.** ورهنا بتوجيهات هيئاته الرئاسية، يجوز للصندوق أن يزيد تمويله بالديون بحذر، مستخدما تصنيفه الائتماني +AA لتوسيع نطاق الإقراض مع ضمان الاستدامة المالية. وستبقى المساهمات الأساسية التيسيرية الركيزة الأساسية لدعم أفقر البلدان وأكثرها مديونية. ولكن سيواصل الصندوق تعبئة تمويل إضافي لاستكمال موارده الأساسية.

سابعا- الخاتمة

83- **يضع التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق مسارا طموحا ولكنه قابل للتحقيق في مرحلة حاسمة.** فمع تبقي سنوات قليلة فقط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، لا يزال التقدم المحرز في القضاء على الفقر والجوع في المناطق الريفية غير كاف. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لتحقيق هدف القضاء التام على الجوع. ويتيح التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق الرابع عشر للدول الأعضاء فرصة سانحة لتغيير المسار، مدعوما بأدلة قوية على أن الاستثمارات الريفية الموجهة قادرة على تحقيق نتائج تحويلية وإرساء أسس السلام والاستقرار.

84- **ويمثل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق فرصة استراتيجية للاستثمار في الأمن الغذائي، وسبل العيش الريفية، وتعزيز القدرة على الصمود حيث تشتد الحاجة إليها.** فالاستثمار في السكان الريفيين ومعالجة انعدام الأمن الغذائي والفقر يمثلان استراتيجية في صدارة العمل على تحقيق السلام والاستقرار. ومن خلال دمج الدروس المستفادة من عمل الصندوق في الترابط بين التنمية الريفية والسلام والهجرة القسرية، سيُمكّن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق الدول الأعضاء من معالجة الفقر والجوع وبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود. لقد حان الوقت لتعزيز الطموح والأثر، ووضع التحول الريفي في صميم الجهود العالمية من أجل مستقبل أكثر أمانا وازدهارا.